IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الإدارية والاقتصادية - 28-29 يونيو / حزيران 2025

المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة للتخفيف من حدة الفقر في العراق
دراسة ميدانية في جامعة الكوت الاهلية

م. د. عقيل علوان محسن [1] ، م. م. مؤيد محيسن عناد العايدي [2] ، م. د. احمد كامل خير الله الوائلي [3]

المستخلص

تتناول هذه الدراسة دور المسؤولية الاجتماعية كأداة لتخفيف حدة الفقر في العراق، مع تركيز خاص على مساهمات جامعة الكوت في هذا المجال. لا يزال الفقر يمثل تحديًا كبيرًا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في العراق، ويزداد تفاقمًا نتيجة الاضطرابات السياسية، والعقوبات الاقتصادية، وضعف السياسات العامة. ورغم أهمية المبادرات الحكومية، إلا أن لمؤسسات التعليم العالي، وعلى رأسها الجامعات، دورًا حيويًا في مواجهة الفقر من خلال التعليم، وتنمية المجتمع، وتنفيذ برامج مستدامة.

تعتمد هذه الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي لتحليل برامج المسؤولية الاجتماعية في جامعة الكوت، وقياس مدى تأثيرها في الحد من الفقر داخل المجتمعات المحلية. وقد جُمعت البيانات من خلال توزيع 108 استبيانات على العاملين في الجامعة. وتشير النتائج إلى أن أنشطة الجامعة، مثل التدريب المهني، وورش الثقافة المالية، ودعم التمويل الصغير، ساهمت في التمكين الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للفئات المهمشة.

وتبرز الدراسة إمكانات مؤسسات التعليم العالي كمحركات رئيسية في جهود مكافحة الفقر، داعية إلى تعزيز التعاون بين الجامعات، والجهات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية. كما تستعرض التحديات القائمة، مثل محدودية الموارد المالية، والحاجة إلى تخطيط استراتيجي طويل الأمد. وتُختتم الدراسة بجملة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية في العراق، مع التأكيد على أهمية الالتزام المؤسسي والمشاركة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الحد من الفقر، العراق، جامعة الكوت الاهلية

انتساب الباحثين

[1] كلية الامام الكاظم، اقسام بابل، العراق، بابل، 51001

[2] التصاريح الامنية، جامعة واسط، العراق، الكوت، 52000

[3] دائرة صحة النجف الاشرف، وزارة الصحة، العراق، النجف الاشرف، 54001

[1] finbabel7@iku.edu.iq
[2]malaayedi@uowasit.edu.iq
[3]ahmedk.alwaeli@student.uokufa.edu.iq

[2] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2025

Corporate Social Responsibility as a Tool for Poverty Alleviation in Iraq
A Field Study at Al-Kut Private University

Lec. Dr. Aqeel Alwan Mohsen [1] , Assis. Lec. Mu'ayyad Muhsin An'ad Al-Aidi [2] , Lec. Dr. Ahmed Kamel Al-Waeli [3]

Abstract

This study examines the role of social responsibility as a tool for poverty alleviation in Iraq, with a particular focus on the contributions of Wasit University in this area. Poverty remains a major social and economic challenge in Iraq, exacerbated by political unrest, economic sanctions, and weak public policies. Despite the importance of government initiatives, higher education institutions, particularly universities, play a vital role in combating poverty through education, community development, and the implementation of sustainable programs.

This field study uses a descriptive approach to analyze social responsibility programs at Wasit University and measure their impact on poverty reduction within local communities. Data was collected through the distribution of 108 questionnaires to university staff. The results indicate that the university's activities, such as vocational training, financial literacy workshops, and microfinance support, have contributed to economic empowerment and improved living standards for marginalized groups.

The study highlights the potential of higher education institutions as key drivers in poverty alleviation efforts, calling for enhanced collaboration between universities, government agencies, and non-governmental organizations. It also reviews existing challenges, such as limited financial resources and the need for long-term strategic planning. The study concludes with a set of recommendations

Affiliation of Authors

[1] Imam Al-Kadhim College, Babylon Departments, Iraq, Babylon, 51001

[2] Security Permits, University of Wasit, Iraq, Wasit, 52000

[3] Najaf Health Department, Ministry of Health, Iraq, Najaf, 54001

[1] finbabel7@iku.edu.iq
[2]malaayedi@uowasit.edu.iq
[3]ahmedk.alwaeli@student.uokufa.edu.iq

[2] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Aug. 2025

aimed at enhancing the effectiveness of social responsibility programs in Iraq, emphasizing the importance of institutional commitment and community participation.

Keywords: Social responsibility, poverty reduction, Iraq, Al-Kut Private University

المقدمة

يُعد الفقر أحد أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تلقي بظلالها الثقيلة على العراق، متأثرًا بعقود من الصراع، وعدم الاستقرار السياسي، وتفاوت مستويات التنمية. وفي ظل هذه الظروف المعقدة، برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية كأداة فعالة يمكن توظيفها في جهود التخفيف من حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة. إذ تُجسّد المسؤولية الاجتماعية سواء من قبل الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات التزامًا أخلاقيًا تجاه المجتمع، خاصة في التصدي لقضايا محورية كالفقر، واللامساواة، والبطالة.

وفي هذا الإطار، تتمتع الجامعات بمكانة فريدة تؤهّلها للعب دور محوري كمحركات للتغيير الاجتماعي. فبفضل إمكاناتها في مجالات التعليم، والبحث العلمي، والتواصل المجتمعي، يمكنها المساهمة بفعالية في دعم خطط التنمية على المستويين المحلي والوطني. وتُعد جامعة الكوت مثالًا على هذا التوجه، إذ سعت في السنوات الأخيرة إلى دمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن رؤيتها الاستراتيجية، ليس فقط لتوفير تعليم أكاديمي متميز، بل أيضًا للاستجابة الفاعلة لاحتياجات المجتمع المحيط بها اجتماعيًا واقتصاديًا.

ورغم ما يتمتع به العراق من موارد اقتصادية، لا تزال نسب الفقر مرتفعة، خاصة في المناطق المهمشة. كما أن البرامج الحكومية الموجهة لمكافحة الفقر غالبًا ما تفتقر إلى الفاعلية والتأثير المستدام. ومن هنا، يبرز التساؤل: هل يمكن للمؤسسات الأكاديمية، من خلال برامجها المنظمة للمسؤولية الاجتماعية، أن تسدّ هذه الفجوة عبر تمكين المجتمعات، وتنمية المهارات، وتعزيز القدرة الاقتصادية للأفراد؟

في مواجهة الأساليب التنموية التقليدية، يُطرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية كخيار بديل واعد، وإن لم يُستثمر بعد بالشكل الكافي. فرغم ارتباط هذا المفهوم غالبًا بالقطاع الخاص، إلا أن مبادئه مثل السلوك الأخلاقي، والمساهمة في التنمية المستدامة، وبناء شراكات مجتمعية تنطبق كذلك على المؤسسات الأكاديمية. وتُعد الجامعات، باعتبارها مراكز لإنتاج المعرفة والابتكار والتأثير المجتمعي، في موقع يؤهّلها بل ويُلزمها أخلاقيًا بأن تساهم بفاعلية في تحسين الواقع الاجتماعي للمجتمعات التي تنتمي إليها.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور العملي للمسؤولية الاجتماعية في التخفيف من الفقر، مع التركيز على البرامج والمبادرات التي أطلقتها جامعة الكوت. ومن خلال دراسة ميدانية تحليلية، يسعى البحث إلى فهم الكيفية التي استطاعت بها الجامعة تجاوز دورها التقليدي كمؤسسة تعليمية، لتتحول إلى فاعل حقيقي في عملية التحول المجتمعي. كما تهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية واستدامة هذه المبادرات، وتقديم رؤى وتوصيات من شأنها تعزيز أثر المسؤولية الاجتماعية في قطاع التعليم العالي في العراق.

اولاً: مشكلة البحث

تواجه المجتمعات المعاصرة، ولا سيما في الدول النامية كالعراق، تحديات اقتصادية واجتماعية متشابكة، يأتي الفقر في مقدمتها باعتباره أحد أبرز العوائق التي تعرقل تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار المجتمعي. وعلى الرغم من الجهود الحكومية المستمرة لمعالجة هذه الظاهرة، لا تزال نسب الفقر مرتفعة في العديد من المناطق، ما يستوجب البحث عن آليات جديدة وأكثر فاعلية للتصدي لها والتقليل من آثارها السلبية.

وفي هذا الإطار، يُطرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية كأحد المفاهيم الحديثة التي يمكن توظيفها كأداة استراتيجية في تعزيز التنمية المجتمعية والحد من الفقر. إذ تمثل المسؤولية الاجتماعية التزامًا مؤسسيًا، لا سيما من قِبل المؤسسات التعليمية، تجاه المجتمع من خلال تنفيذ مبادرات وبرامج تستجيب للاحتياجات الواقعية للفئات الهشة والمحرومة.

وانطلاقًا من هذا الواقع، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس التالي: **إلى أي مدى تسهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر في العراق؟**

ثانياً: اهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب رئيسية، تجعلها ذات صلة علمية ومجتمعية واسعة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. فهم دور الجامعات في التنمية الاجتماعية: تُسهم الدراسة في تعميق الفهم حول كيفية انخراط مؤسسات التعليم العالي في

العراق، وتحديدًا جامعة الكوت، في معالجة القضايا الاجتماعية الجوهرية مثل الفقر، من خلال تبنّي أطر فاعلة للمسؤولية الاجتماعية.

2. دعم التخطيط الاستراتيجي داخل الجامعة: توفّر نتائج الدراسة رؤى تحليلية لجامعة الكوت تُمكّنها من تقييم فعالية برامج المسؤولية الاجتماعية القائمة، وتطوير استراتيجيات أكثر تركيزًا وتأثيرًا في التخفيف من الفقر.
3. تعزيز الجهود الوطنية في مكافحة الفقر: يُمكن للنتائج والتوصيات التي تخرج بها الدراسة أن تُشكّل مرجعًا عمليًا لمؤسسات أكاديمية ومنظمات أخرى في العراق تسعى لتصميم أو تحسين مبادراتها الموجهة نحو الحد من الفقر.
4. تفعيل الشراكة المجتمعية: تُبرز الدراسة أهمية التعاون بين الجامعات والمجتمعات المحلية في مواجهة التحديات التنموية، بما يعزّز من فاعلية الاستجابة المجتمعية ويعمّق الروابط بين الطرفين.
5. الإسهام في الحقل الأكاديمي: تُضيف الدراسة إلى الأدبيات المتنامية حول المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي، لاسيما في سياقات الدول النامية والشرق الأوسط، ما يجعلها مساهمة علمية ذات قيمة للباحثين وصنّاع السياسات على حد سواء.

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تُسهم في فهم وتطوير دور جامعة الكوت في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

1. رصد وتصنيف مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها جامعة الكوت حاليًا، وتحليل نطاقها ومجالات تركيزها.
2. تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي المُدرَك لتلك المبادرات على الأفراد والمجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق التي تعاني من معدلات فقر مرتفعة.
3. تحديد أبرز المعوقات والعوامل المُمكِّنة التي تؤثر في فاعلية جهود الجامعة في الحد من الفقر من خلال تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
4. تهدف إلى تعزيز وتوسيع نطاق مبادرات المسؤولية الاجتماعية في جامعة الكوت، بما يسهم في تحقيق أثر ملموس وأكثر استدامة في مكافحة الفقر.

رابعاً: فرضيات البحث

للدراسة الحالية فرضيتان رئيستان هما:

1. الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ممارسة جامعة الكوت للمسؤولية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر في المجتمعات المحيطة بها.
2. الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين ممارسة جامعة الكوت للمسؤولية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر في المجتمعات المحيطة بها.

خامسا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين في جامعة الكوت الاهلية في العراق. وقد تم اختيار هذا المجتمع لأهميته في فهم دور المؤسسات الأكاديمية في تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر. وبصفتها جامعةً تتفاعل بنشاط مع المجتمع المحلي، توفر جامعة الكوت بيئةً مناسبةً لاستكشاف أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المجتمعية. اذ تم استخدام أسلوب أخذ العينات الهادف لاختيار المشاركين الذين شاركوا أو ساهموا أو لديهم معرفة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تنفذها الجامعة. وشمل حجم العينة الإجمالي (108) من المشاركين. وتم اختيار العينة لتعكس مجموعة متنوعة من وجهات النظر، مما يضمن رؤىً شاملة حول الآليات التي تساهم من خلالها مبادرات المسؤولية الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر. وشملت أدوات جمع البيانات استبيانات منظمة.

سادسا: أساليب التحليل الاحصائي

تم اعتماد مجموعة من الأساليب للتحليل الاحصائي وهي:

1. اختبار فرضيات الارتباط باستعمال معامل الارتباط من خلال الحزمة الإحصائية SPSS V.26
2. اختبار فرضيات التأثير من خلال الحزمة الإحصائية المتقدمة SmartPLS V. 4

الإطار النظري

المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تُشير المسؤولية الاجتماعية إلى المبدأ القائم على التزام الأفراد والمنظمات بما في ذلك الشركات، والجهات الحكومية، والمنظمات

غير الربحية بالعمل بما يخدم مصلحة المجتمع ككل. ويتجاوز هذا المفهوم حدود الالتزام بالقوانين أو السعي لتحقيق المصالح الذاتية، مثل تعظيم الأرباح فحسب، ليشمل تبنّي ممارسات واعية تُسهم في تعزيز رفاهية المجتمع، وتحقيق الاستدامة البيئية، والالتزام بالسلوك الأخلاقي. إن تبنّي المسؤولية الاجتماعية يعكس وعيًا جماعيًا بدور الفرد والمؤسسة في دعم القضايا المجتمعية، ويُعد ركيزة أساسية نحو بناء مجتمعات أكثر عدالة واستقرارًا، لا سيما في البيئات التي تواجه تحديات تنموية متفاقمة [1].

المسؤولية الاجتماعية بأنها إطار أخلاقي يفرض على الأفراد والمنظمات والمجتمعات واجبًا أخلاقيًا للعمل من أجل الصالح العام، بما يتجاوز المصالح الذاتية الضيقة. ويتطلب ذلك مراعاة التأثيرات المحتملة للقرارات والسلوكيات على الآخرين وعلى البيئة، بما يعزز من التوازن بين التقدم المادي والقيم الإنسانية [2].

تُعد المسؤولية الاجتماعية مفهومًا أخلاقيًا يُركّز على التزام الأفراد والمؤسسات بأداء دور فعّال في خدمة المجتمع والصالح العام. ويتجسّد هذا الالتزام من خلال التعاون مع مختلف الأطراف المعنية لتعزيز رفاهية المجتمع، والاستجابة للتحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية. ولا يقتصر هذا الدور على الامتثال للقوانين والتشريعات، بل يتجاوزه إلى تبنّي ممارسات ومبادرات تُسهم في إحداث أثر إيجابي ومستدام في محيطها الاجتماعي والبيئي[3] .

تُشير المسؤولية الاجتماعية إلى التزام أخلاقي تتحمّله الأفراد والمؤسسات بمختلف أنواعها سواء كانت شركات أو منظمات أو هيئات حكومية للعمل بما يُسهم في تحقيق المنفعة العامة للمجتمع. ويتجاوز هذا الالتزام الأهداف الضيقة المرتبطة بالربح أو المصلحة الذاتية، ليشمل اتخاذ قرارات تُراعي رفاهية المجتمعات، والحفاظ على البيئة، وضمان مصالح الأجيال القادمة. وتُعد هذه الرؤية الشاملة جوهرًا للممارسات المستدامة التي تسعى إلى إحداث توازن بين النمو الاقتصادي والاعتبارات الاجتماعية والبيئية[4] .

تشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى الالتزام الأخلاقي الذي يتحمله الأفراد والمؤسسات في التصرف بطرق تُسهم في رفاهية المجتمع وحماية البيئة. ويعني ذلك أن اتخاذ القرارات والسلوكيات لا يقتصر فقط على تحقيق المكاسب الشخصية أو التنظيمية، بل يتطلب أيضًا مراعاة الأثر الأوسع لهذه القرارات على الأفراد والمجتمع والبيئة بشكل عام. وبذلك، يتعدى مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمصالح الذاتية ليشمل المساهمة في تحسين الواقع الاجتماعي والبيئي للأجيال الحالية والمستقبلية[5] .

مما سبق، يمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية تُعدّ مفهومًا جوهريًا يُؤكد على الترابط والتكامل بين الأفراد، والمؤسسات، والمجتمع، والبيئة على مستوى أوسع. فهي تدعو إلى تبني سلوكيات أخلاقية تساهم في تعزيز رفاهية جميع أصحاب المصلحة، مع التركيز على ضمان استدامة كوكب الأرض للأجيال القادمة. وبذلك، تُعد المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية نحو تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تراعي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانيا: فوائد المسؤولية الاجتماعية

تتمثل فوائد المسؤولية الاجتماعية في الاتي[6] :

1. **تعزيز السمعة وصورة العلامة التجارية:** الشركات التي تُظهر سجلًا إيجابيًا في مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية تتمتع بفرص أكبر لدعم المستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين.
2. **زيادة ولاء الزبائن:** يتزايد ولاء الزبائن تجاه العلامات التجارية التي تتوافق مع قيمهم الشخصية وتُظهر التزامًا حقيقيًا بالمسؤولية الاجتماعية.
3. **تحسين مشاركة الموظفين والاحتفاظ بهم:** غالبًا ما يشعر الموظفون بمزيد من التحفيز والفخر عند العمل في بيئة تُقدّر المسؤولية الاجتماعية، مما يعزز ارتباطهم بالشركة.
4. **استقطاب أفضل المواهب:** الشركات التي تُنفّذ برامج فعّالة للمسؤولية الاجتماعية تكتسب سمعة قوية تجعلها أكثر جذبًا للمواهب المتميزة.
5. **زيادة ثقة المستثمرين:** يُلاحظ نمو في الاستثمار المسؤول اجتماعيًا، حيث يُولي المستثمرون اهتمامًا متزايدًا للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في تقييم الفرص الاستثمارية.
6. **تحقيق أداء مالي أفضل:** تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية ونجاحها المالي على المدى الطويل.
7. **تقليل المخاطر:** يُساعد التبني الاستباقي للممارسات الاجتماعية والبيئية في تقليل المخاطر المتعلقة بالامتثال للقوانين واللوائح، وحماية السمعة.
8. **تعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة:** تسهم المشاركة الفعّالة في المسؤولية الاجتماعية في بناء علاقات أقوى وأعمق مع مختلف أصحاب المصلحة، مما يعزز التعاون والثقة المتبادلة.
9. **الابتكار والكفاءة:** تسهم الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة في تحفيز الابتكار، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف في العمليات والمنتجات.

10. **توليد صحافة إيجابية:** تؤدي المبادرات المسؤولة اجتماعيًا إلى خلق تغطية إعلامية إيجابية، مما يُساهم في تحسين الصورة العامة للعلامة التجارية.

ثالثا: أنواع المسؤولية الاجتماعية

هنالك عدة أنواع المسؤولية الاجتماعية وهي [7]:

1. **المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR):** تشير إلى مساهمة الشركات في تحقيق الأهداف المجتمعية من خلال تطبيق ممارسات تساهم في التنمية الاجتماعية والبيئية، وتُحسن من رفاهية المجتمع إلى جانب تحقيق الربح.
2. **المسؤولية الاجتماعية الفردية (ISR):** تتعلق بالجهود الشخصية التي يبذلها الأفراد لخدمة المجتمع، مثل التطوع، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والقيام بإجراءات بيئية مثل إعادة التدوير، بهدف تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية.
3. **المسؤولية الاجتماعية الحكومية:** تشمل السياسات الحكومية التي تهدف إلى ضمان رفاهية المواطنين، مثل توفير الرعاية الصحية والتعليم، وتقديم الدعم الاجتماعي للفئات المستضعفة، بما يسهم في تعزيز التنمية الشاملة.
4. **المسؤولية الاجتماعية للمنظمات غير الربحية:** تركز هذه المسؤولية على معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية، وغالبًا ما تدعو إلى التغيير الاجتماعي، وتُحاسب الجهات الفاعلة الأخرى على التزاماتها المجتمعية، مما يعزز من الوعي بالقضايا الهامة ويحفز العمل الجماعي.

المبحث الثاني

الإطار النظري للتخفيف من الفقر

أولا: مفهوم التخفيف من الفقر

يشير مصطلح "تخفيف حدة الفقر" إلى مجموعة من الجهود والاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى الحد من ظاهرة الفقر أو القضاء عليها. يُعتبر هذا الهدف من الأهداف الرئيسية للتنمية على الصعيدين الوطني والدولي، وتعتبره منظمات مثل البنك الدولي والأمم المتحدة أولوية أساسية في أجنداتها التنموية. تهدف هذه المبادرات إلى تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر فقراً وتمكينهم من الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز من رفاهيتهم واستدامتهم[8] .

يشير مصطلح "تخفيف حدة الفقر" إلى مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى الحد من مستوى الفقر في بلد أو منطقة معينة. يسعى هذا المفهوم إلى انتشال الأفراد والجماعات من براثن الفقر وتحسين رفاهم العام، مع التركيز على تحقيق نتائج مستدامة لا تقتصر على تحسين الأوضاع بشكل مؤقت فقط، بل تضمن استمرارية هذه التحسينات على المدى الطويل[9] .

يشير التخفيف من حدة الفقر إلى مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر أو القضاء عليه، وتحسين مستويات معيشة الأفراد أو المجتمعات التي تعاني من نقص الضروريات الأساسية مثل الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم. تركز هذه المبادرات على تعزيز الوصول إلى الموارد الأساسية وتوفير فرص التنمية المستدامة للشرائح المجتمعية الأكثر ضعفًا[10] .

يشير مفهوم تخفيف حدة الفقر إلى مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات التي تهدف إلى الحد من الفقر أو القضاء عليه، بهدف تحسين مستويات معيشة الفئات المحرومة. تعتمد مختلف الدول والمنظمات على مناهج متنوعة لتحقيق هذا الهدف، وذلك وفقًا للسياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تختلف من مكان لآخر. تتنوع هذه المناهج بين تدابير قصيرة الأجل تهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية، وأخرى طويلة الأجل تركز على تمكين الأفراد وتحقيق التنمية المستدامة[11] .

يشير مفهوم التخفيف من حدة الفقر إلى مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج والسياسات المختلفة التي يتم تطبيقها للحد من انتشار الفقر وشدته وعمقه ضمن فئة سكانية أو منطقة معينة. يهدف هذا المفهوم إلى تحسين مستويات المعيشة والرفاه العام للأفراد الذين يعيشون في فقر، والعمل على إدماجهم اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال توفير الفرص اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين الوصول إلى الموارد الأساسية[12] .

مما سبق، يمكن القول إن مفهوم التخفيف من حدة الفقر يُعرّف كنهج شامل ومتعدد الأوجه يهدف إلى الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف. ويعتمد هذا المفهوم على معالجة الأبعاد المختلفة للفقر، بما في ذلك الاقتصادي والاجتماعي، مع تمكين الأفراد والمجتمعات لتحقيق تحسينات مستدامة في نوعية حياتهم من خلال توفير الفرص والموارد الضرورية.

ثانيا: الطبيعة متعددة الأبعاد للفقر

لا يُعرّف الفقر فقط بنقص الدخل. تُدرك جهود التخفيف من حدة الفقر طبيعته متعددة الأبعاد، والتي تشمل[13]

1. **الحرمان الاقتصادي:** يتمثل في نقص الدخل والأصول، فضلاً عن محدودية الوصول إلى الفرص الاقتصادية التي تتيح للفرد تحسين وضعه المالي والاجتماعي.

2. **الاستبعاد الاجتماعي:** يشير إلى نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الأفراد المحرومون محدودية في المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.
3. **الضعف:** يتعلق بتعرض الأفراد أو المجتمعات للمخاطر والصدمات مثل الأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والمشاكل الصحية، مع وجود قدرة محدودة على التكيف معها أو مواجهتها.
4. **الافتقار إلى التمكين:** يعكس هذا البُعد محدودية التعبير والقدرة على اتخاذ القرارات، حيث يعاني الأفراد من نقص في الوكالة والسيطرة على حياتهم ومواردهم.

ثالثا: استراتيجيات التخفيف من الفقر

تتمثل استراتيجيات التخفيف من الفقر بالآتي[14] :

1. **التنمية الاقتصادية**: تتمثل في خلق فرص عمل جديدة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين البنية التحتية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة.
2. **التعليم والتدريب على المهارات:** يعد تحسين الوصول إلى التعليم الجيد وتوفير التدريب على المهارات أحد العوامل الرئيسية لكسر حلقة الفقر، حيث يعزز الفرص الاقتصادية ويزيد من قدرة الأفراد على تحسين ظروف حياتهم.
3. **التمويل الأصغر والوصول إلى الائتمان:** يشمل تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود من الوصول إلى التمويل اللازم لبدء مشاريع صغيرة، مما يتيح لهم الفرصة لتوليد دخل مستدام وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.
4. **الدعم الزراعي:** يتضمن تقديم الإعانات والتكنولوجيا الحديثة للمزارعين، بالإضافة إلى توفير فرص الوصول إلى الأسواق، لدعم الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل في المناطق الريفية.
5. **الوصول إلى الرعاية الصحية**: يعد توفير رعاية صحية ميسورة التكلفة أحد الأساليب المهمة في الحد من الفقر الناجم عن النفقات الطبية، مما يساعد على تقليل الأعباء المالية على الأسر الفقيرة.
6. **برامج الرعاية الاجتماعية:** تشمل تقديم مساعدات مباشرة مثل التحويلات النقدية والدعم الغذائي، بهدف تقديم الإغاثة الفورية وتحسين الظروف المعيشية للمحتاجين.

الجانب الميداني للدراسة

اولاً: اختبار الفرضيات

سيتناول هذا المحور استعراض نتائج اختبار فرضيات البحث المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية في الدراسة، والتي تشمل المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل، والتخفيف من حدة الفقر كمتغير تابع. سيتم ذلك من خلال استخراج معامل الارتباط بين المتغيرات المعنية، بهدف تحليل العلاقة والتفاعل بينها. كما سيشمل هذا المحور اختبار فرضيات التأثير المباشر بين المتغيرات من خلال بناء نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling)، بهدف دراسة علاقات التأثير المختلفة بين المتغيرات محل البحث.

1- اختبار علاقات الارتباط

أ- اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

تنص الفرضية الرئيسة الأولى على وجود علاقة ارتباط بين المسؤولية الاجتماعية والتخفيف من الفقر. سيتم التحقق من صحة هذه الفرضية من خلال فحص علاقات الارتباط بين المتغيرات عبر تحليل نتائج مصفوفة معامل الارتباط. حيث ستعكس هذه النتائج قوة واتجاه العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل، والتخفيف من حدة الفقر كمتغير تابع، كما موضح في الجدول (1).

الجدول (1) مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات البحث الحالي على وفق آراء المستجيبين

		X
Y	Correlation	0.763
	Sig. (2-tailed)	

	N	108

المصدر: نتائج برنامج SPSS

اعتمد البحث في اختبار فرضياته على استخدام معامل الارتباط لتحليل علاقات الارتباط بين المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) والمتغير التابع (التخفيف من الفقر). وفقًا للنتائج المعروضة في الجدول (1)، أظهرت التحليلات وجود علاقة ارتباط إيجابية على المستوى الكلي وكذلك على مستوى الأبعاد المختلفة. بلغت قيمة معامل الارتباط العام بين المسؤولية الاجتماعية والتخفيف من الفقر (0.763)، وهي قيمة ذات دلالة معنوية، مما يدل على أن الفرضية الرئيسة الأولى قد تحققت بنجاح.

2- اختبار علاقات التأثير

يتم اختبار فرضيات التأثير من خلال تحليل معاملات المسار في النموذج الهيكلي. لتقييم النموذج الهيكلي، يتم استخدام نمذجة المربعات الصغرى وفقًا للمعايير المحددة من قبل[15] . يتم تقييم جودة النموذج بناءً على المعايير المذكورة في الشكل المقابل، وكما موضح في الجدول (2).

الجدول (2) معايير تقييم الانموذج الهيكلي

المعيار		العتبة (الحد المسموح)
معنوية معامل المسار	قيمة t	أكبر او تساوي 1.96
	قيمة p	اقل او تساوي 0.05
معامل التفسير	R^2	0.25 ضعيف، 0.5 متوسط، 0.75 عالي

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى[15]

وقد نصت الفرضية الرئيسية الثانية على: "وجود تأثير معنوي إيجابي للمسؤولية الاجتماعية في التخفيف من الفقر". لاختبار صحة هذه الفرضية، تم بناء النموذج الهيكلي الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات المختلفة. حيث تم تحليل هذا النموذج لاختبار تأثير المسؤولية الاجتماعية على التخفيف من الفقر، كما موضح في الشكل (1).

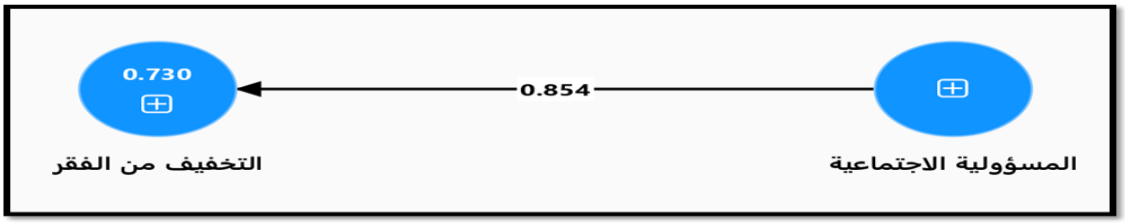

الشكل (1) الانموذج الهيكلي لاختبار للفرضية الرئيسية الثانية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

أظهرت نتائج التحليل، كما هو موضح في الجدول (3)، أن معامل المسار (التأثير المباشر) بلغ (0.854)، مع معامل تحديد \(R2) قدره (0.730). لتقييم معنوية معامل المسار، تم التحقق من قيمتي (t) و (p)، حيث تحققتا من الحدود المطلوبة وفقًا للجدول (3). هذا يشير إلى أن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتخفيف من الفقر ذات دلالة معنوية. بناءً على ذلك، تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية.

الجدول (3) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	f^2حجم التأثير	R^2معامل التحديد	R^2المعدل

H1	X→Y	1	0.854	12.809	0	قبول	0.998	0.730	0.670

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

استنادًا إلى نتائج الدراسة الميدانية التي أُجريت في جامعة الكوت، يمكن استخلاص عدة استنتاجات رئيسية:

1. الوعي بالمسؤولية الاجتماعية: يظهر تزايد الوعي لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في الجامعة بأهمية المسؤولية الاجتماعية في معالجة القضايا المجتمعية، وخاصة مشكلة الفقر.
2. المبادرات المؤسسية: قامت جامعة الكوت بإطلاق مجموعة من المبادرات المتنوعة، مثل التوعية التعليمية، والمنح الدراسية، وبرامج التنمية المجتمعية، والشراكات مع المنظمات غير الحكومية، مما يعكس التزام الجامعة بتحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال مساهمتها في الحد من الفقر في المجتمعات المحيطة.
3. الأثر على المجتمع المحلي: كانت لهذه الممارسات المسؤولة اجتماعيًا تأثيرات إيجابية ملموسة، تشمل زيادة فرص الحصول على التعليم للفئات المحرومة، ودعم الأنشطة الاقتصادية المحلية من خلال برامج التطوع والمساعدة.
4. تحديات التنفيذ: بالرغم من النتائج الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كبيرة، مثل محدودية الموارد المالية، وضعف التنسيق مع الجهود الحكومية، وغياب خطة استراتيجية موحدة لبرامج المسؤولية الاجتماعية المستدامة.
5. إمكانية التوسع: تشير الدراسة إلى أن مؤسسات التعليم العالي في العراق، بما في ذلك جامعة الكوت، تمتلك إمكانيات كبيرة للمساهمة بشكل أكثر فعالية في الحد من الفقر إذا تم تعزيز المسؤولية الاجتماعية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، ودعمها على مستوى السياسات.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة، تُقترح التوصيات التالية:

1. ينبغي وضع استراتيجية شاملة وطويلة الأمد للمسؤولية الاجتماعية تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية، مع التركيز على الحد من الفقر كأولوية رئيسية في هذه الاستراتيجية.
2. يجب تشجيع دمج المسؤولية الاجتماعية في رسالة الجامعة الأساسية وسياساتها العامة، مع ضمان مشاركة جميع الأقسام الأكاديمية والإدارية في تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
3. يُوصى بتعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز أثر برامج الحد من الفقر وزيادة استدامتها.
4. من الضروري توفير ورش عمل تدريبية وبناء قدرات لأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب، لتعزيز فهمهم للمسؤولية الاجتماعية وتطبيقها بفعالية في عملهم الأكاديمي والمهني.
5. ينبغي وضع آليات ومقاييس واضحة لرصد وتقييم أثر مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مع التركيز على التحسين المستمر وتقييم الأداء الفعلي للمشاريع.
6. يتعين تخصيص موارد مالية وبشرية كافية لدعم مشاريع المسؤولية الاجتماعية، مع ضمان استمراريتها وفتح المجال لتوسعها مستقبلاً.
7. يجب تعزيز مشاركة الطلاب في برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال التعلم التجريبي، مما يساهم في الحد من الفقر وفي الوقت ذاته ينمي حس الواجب المدني لديهم ويشجعهم على الإسهام في تحسين المجتمع.

المصادر

[1]Farcane, N., & Bureana, E. (2015). History of" Corporate social responsibility" concept. Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 17(2), 31.

[2]Dahlsrud, A. (2008). How corporate social responsibility is defined: an analysis of 37 definitions. Corporate social responsibility and environmental management, 15(1), 1-13.

[3]Carroll, A. B. (2015). Corporate social responsibility. Organizational dynamics, 44(2), 87-96.

[4]Lindgreen, A., & Swaen, V. (2010). Corporate social responsibility. International journal of management reviews, 12(1), 1-7.

[5]Kumar, A., Snehvrat, S., Kumari, P., Priyadarshani, P., & Ray, P. (2024). A corporate social responsibility (CSR)-led competitiveness framework through a bibliometric analysis (2001–2023). Journal of Asia Business Studies, 18(3), 737-766.

[6]Xu, B., Costa-Climent, R., Wang, Y., & Xiao, Y. (2020). Financial support for micro and small enterprises: economic benefit or social responsibility? Journal of Business Research, 115, 266-271.

[7] Makarenko, L. (2012). Concept and Types of Social Responsibility. Law Rev. Kyiv UL, 12.

[8]Asadi, A., Akbari, M., Fami, H. S., Iravani, H., Rostami, F., & Sadati, A. (2008). Poverty alleviation and sustainable development: the role of social capital. Journal of Social Sciences, 4(3), 202-215.

[9]Hassan, M. S., Bukhari, S., & Arshed, N. (2020). Competitiveness, governance and globalization: What matters for poverty alleviation?. Environment, Development and Sustainability, 22(4), 3491-3518.

[10] Singh, P. K., & Chudasama, H. (2020). Evaluating poverty alleviation strategies in a developing country. PloS one, 15(1), e0227176.

[11]Wang, L., Wang, E., Mao, X., Benjamin, W., & Liu, Y. (2023). Sustainable poverty alleviation through forests: Pathways and strategies. Science of The Total Environment, 904, 167336.

[12]Majeed, A. H., Abbas, A. F., Kadhim, K. G., & Kzar, M. F. (2025). Poverty reduction and the sustainable development goals: a bibliometric study focused on the Global South. Development in Practice, 35(1), 127-151.

[13]Thorbecke, E. (2013). Multidimensional poverty: conceptual and measurement issues. The many dimensions of poverty, 3-19.

[14] Ayoo, C. (2022). Poverty reduction strategies in developing countries. Rural development-education, sustainability, multifunctionality, 19.

[15] Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM. Los Angeles: SAGE.